

تحديات أمام قضايا النساء بعد الثورة

فريدة النقاش*

شاركت النساء في كل الثورات التي إندلعت في الوطن العربي ضد الاستبداد والفساد والإفقار، شاركن في تونس ومصر، وفي ليبيا واليمن وفي البحرين وسورية وسقطت من النساء شهيدات، بعد أن نزلن إلى الميادين والشوارع ومارسن كل الأعمال دون استثناء، وصولاً إلى المبيت في الميادين وقد ثابرن على المشاركة حتى سقوط الديكتاتوريين الذين حكموا هذه البلدان لسنوات طويلة، الحكام الذين صادروا فيها الحريات العامة، ومارسوا كل أشكال القمع، وصولاً إلى إفقار غالبية المواطنين، نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي دارت في فلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيئة المعونة الأمريكية. وقد ارتبطت البلاد، وفقاً لهذه السياسات، بالرأسمالية العالمية إرتباطاً تابعاً عبر كل من الفساد والاستبداد وضعف الاقتصاد الوطني، مما فاقم الإنقسام الطبقي في هذه المجتمعات.

ومارست النظم الحاكمة ما أسميه باستراتيجية الإنهاك، حيث ظلت الجماهير الفقيرة تدور في ساقية البحث عن الرزق وهو شحيح، بينما إنشغلت طلائعها السياسية والثقافية بالدفاع عن نفسها ضد القمع المنظم. وكانت هذه هي الإستراتيجية التي أدى نجاحها إلى تأخير إندلاع الثورات التي سلكت طرقاً جديدة، وفتحت أبواباً مغلقة والتفت بمهارة حول حزام القمع والحصار.

وظلت وضعية النساء في هذا السياق ملتبسة ومركبة، لانهن كُنَّ الأفقر بين الفقراء، وكن الأكثر أعباء بين المهمشين. تعول النساء المصريات ما يقارب ٣٠% من الأسر. وبين المظلومين هن الأكثر عرضة للظلم. وهن عادة موضوع العنف الذي يقع ضد النساء بشكل خاص. وتبقى معضلة أن بينهن الكثيرات اللاتي لا يعترفن أو يشعرن بأنهن مظلومات، وذلك بسبب الوعي الزائف الذي جعلهن يقمعن أنفسهن ويعتبرن أنهن موجودات في مكانهن الطبيعي.

* كاتبة وناقدة مصرية

ورغم الأدوار التي لعبتها النساء في الثورات تحدياً لذلك الواقع، خابت آمال النساء، بعد أن وصل الإسلام السياسي إلى المجالس المنتخبة في كل من مصر وتونس، ومن قبل في المغرب التي لم تقم فيها ثورة لكن نساءها كافحن طويلاً من أجل حقوق جزئية هنا وهناك شأن بقية نساء العرب. وفي الكويت، خرجت النساء من البرلمان بعد أن كن قد دخلن في انتخابات ٢٠٠٩ وأدين أداء مرموقاً. وفي ليبيا، يتأهب الإسلام السياسي للسيطرة.

تضافت عناصر كثيرة، منها إفقار الجماهير العربية جنباً إلى جنب أموال الخليج التي تدفقت على الإسلاميين باسم أعمال الخير ورعاية الأيتام والفقراء، كما أن منها فشل مشروعات الإصلاح الديني، الفشل الذي فتح الباب للقوى المحافظة لتسيطر، بالقراءة الحرفية للنصوص، على عقول الجماهير البسيطة التي أغرقها التعليم الرديء والإعلام التجاري الاستهلاكي في بحور السطحية والتفكير النقلي ومخاصمة النقد. هذه العناصر مجتمعة لعبت دورها في محاصرة الفكر العلماني الديموقراطي يسارياً كان أو ليبرالياً، وخلق فتوة بينه وبين الجماهير العريضة الغارقة في بؤسها وبحثها عن ملاذ وجدته في وعود الإسلام السياسي لها بحياة رغدة في الآخرة. وهكذا سارع المحللون الوضعيون بالنظر إلى الظاهرة من خارجها. يقول احمد حسو:

«لعل نتائج انتخابات المجلس الدستوري التونسي، والفوز الكبير الذي حققته حركة النهضة الإسلامية، قد وضعت دعاة العلمانية والليبرالية أمام حقيقة ربما تعامى البعض عنها، وهي أن الإسلام السياسي هو الأكثر تنظيمًا والأكثر شعبية في المجتمعات العربية حتى هذه اللحظة. فإذا كانت دولة مثل تونس، تعتبر مضرب المثل في التقدم والتشريعات الاجتماعية في العالم العربي (قانون الأحوال الشخصية)، يتصدر فيها الإسلاميون الانتخابات، وبفارق كبير عن العلمانيين، أو لنقل غير الإسلاميين، فإن هذا لا يعني شيئاً سوى أن العلمنة التي قادها الحزب الحاكم سابقاً ومنذ عقود، وحتى في أيام الزعيم التاريخي الحبيب بورقيبة كانت فوقية ولم تصل إلى قاع المجتمع بعد»^(١).

وينطبق هذا الاستخلاص على كل من المغرب ومصر وليبيا واليمن والعراق وربما تكون سوريا في الطريق. وبطبيعة الحال، فإن القول، بأن الإسلام السياسي المدعوم من قبل أموال النفط والبنية الدينية الشعبية التقليدية، والمجتمع العشائري القبلي، والمستفيد من تآكل كل مشروع الحداثة تحت وطأة هذه العوامل إن هذا القول لا يعفي اليساريين والليبراليين والحركة النسائية من مسؤوليتهم، ولا يبرر أخطاءهم التي فاقمت عزلتهم عن الجماهير الواسعة حين تركوا الساحة فارغة أمام الإسلام السياسي.

* * *

هكذا تحول الربيع العربي إلى شتاء بالنسبة للنساء في بلدان الثورات. ومبكراً جداً، في مارس/آذار من العام ٢٠١١، أي أقل من شهر بعد إزاحة الرئيس المصري حسني مبارك ومشروعه لتوريث ابنه الرئاسة، نظمت مجموعة من الهيئات النسائية في مصر مظاهرة في ميدان التحرير إحتفالاً بيوم المرأة العالمي وتحية للثورة

في الوقت ذاته فكان أن تعرضت بعض النساء للتحرش وإنهالت عليهن الألفاظ البذيئة، وظهرت في ذلك اليوم أول علامات بروز الإسلام السياسي، الذي كان يتلمظ للإستيلاء على الثورة، وإرتفع شعار «يا بنات سوزان إرجعن للقرآن». وكان هذا الشعار هو إشارة البدء للحملة الضارية التي تعرضت لها الحقوق الجزئية التي حصلت عليها النساء المصريات بعد كفاح إستمر قرنين من الزمان، فالنساء شاركن في ثورتى القاهرة الأولى والثانية ضد الحملة الفرنسية، وفي كل من الثورة العربية، وثورة ١٩١٩، وهبة ١٩٤٦. وبعد العام ١٩٥٢. أضربت نساء عن الطعام، بقيادة الدكتورة درية شفيق، عام ١٩٥٤ مطالبات بان يتضمن الدستور الذي كان الإعداد له جاريا النص على حقوق المرأة السياسية في الانتخاب والترشيح كما شاركت النساء في كل المنظمات السياسية، كبيرها وصغيرها، من الإخوان المسلمين الى الوفد، الى الشيوعيين، ولعبن أدواراً مميزة في الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس، وفي الانتفاضة الشعبية في العام ١٩٧٧، وهذا ليس إلا غيضا من فيض كما يقولون.

وحين نجح الضباط الأحرار في الاستيلاء على السلطة في يوليو، ١٩٥٢ أطلق هؤلاء مشروعاً كبيراً لتصنيع البلاد الذي كان يحتاج لأيدٍ عاملة. فاندفعت النساء إلى ميدان العمل على نطاق واسع. وواكبت مجانية التعليم هذا المشروع لتأهيل قوة العمل. ففتحت المدارس أبوابها للنساء في كل مراحل التعليم مجاناً. وشكل التعليم على نحو خاص طفرة كبيرة في وعي المجتمع بالمكانة الجديدة للمرأة والأدوار المختلفة المطلوبة منها. وتواصلت مسيرة النساء وصولاً إلى مشاركتهن بالاسلة في ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

* * *

وجاءت الرياح بما لا تشتهي السفن؛ إنطلق خطاب إزدراء المرأة واحتقارها مجدداً، وإن إتخذ هذا الخطاب شكل تمجيدها في بعض الأحيان كأمة ومملكة يجب أن تبقى في البيت طاهرة ومصونة. وتحت عنوان «في اليوم العالمي للمرأة، وعربيات يترحمن على ما قبل الربيع»، ذكرت جريدة الحياة اللندنية في مقدمة ملفها عن هذا اليوم، تقول: أن الباحثة التونسية سليمة مجلدي قالت في «مؤتمر الحوار والديمقراطية في الأسرة اللبنانية» في بيروت: ((أمل بأن أتمكن من استرعاء انتباهكم في نهاية يوم طويل ومرهق، وأضافت أن نسجل في تونس اليوم حالات ختان إناث، هذا خطر، أن نسجل حالات زواج عرفي، هذا خطر)). وغصت المجلدي بدموعها، مضيئة: « أن تُنعت الرياضيات التونسيات بالعاهرات الفاجرات، لما يرتدينه من لباس رياضي، فهذا خطر، أن تكسر التماثيل والتحف الفنية، وأن تمنع بعض العروض الغنائية، وأن ينادي البعض بالحق في اغتصاب النساء السافرات، فهذا خطر». وتقول الجريدة: لم يبشر ربيع العالم العربي بشمس تشرق على نسائه اللواتي كن في الصفوف الأولى للإنتفاضات العام الماضي، وإذا بهن يجدن أنفسهن قلقات من ضياع حقوقهن»^(١).

وتحت عنوان « التقدم إلى الوراة » قال الكاتب الأردني شاعر النابلسي : أفرزت الانتخابات التشريعية الكويتية

الأخيرة برلمانا لا نساء فيه، حيث لم تنجح أي مرشحة من المرشحات الأربع والعشرين، مقارنة بأربعة مقاعد فازت بها المرأة في انتخابات عام ٢٠٠٩ وهو ما كان يمثل نحو ثمانية بالمئة من مجموع الأصوات^(٣).

وفي تونس أيضا « يتعامل المتشددون مع المرأة على أنها عورة، أو مجرد متاع من أمتعة البيت. ووصل الأمر بأحدهم إلى أن سجن زوجته بعد قيام الثورة، وأجبرها على عدم مغادرة البيت، ومنعها من زيارة بيت أهلها، بدعوى أن ابن عمها الطالب يقيم عندهم، وتكرم عليها بأن سمح لها باستقبال والدتها مرة كل شهر، وبحضوره. تقول شقيقة هذه السيدة: « إنه بعد قيام الثورة بأسابيع قليلة تغير زوجها، أي زوج شقيقتها. في شكل كبير، وأطلق لحيته، وغير شكل لباسه، وأجبرها على ملازمة البيت، وعدم الخروج منه أيا كان السبب^(٤).

وفي مصر، وصف حزب الحرية والعدالة المجلس القومي للمرأة بأنه كان سلاحاً للنظام السابق لتفتيت الأسرة والقضاء عليها. ورفض هذا الحزب إعادة تشكيل هذا المجلس بحجة أن مجلساً بهذا الشكل لن يحقق مصلحة الوطن وأهداف الثورة بالنسبة للمرأة المصرية. وتقول الصحافية أمينة خيرى إن صدى هذا الرفض يتردد في الأذقة الشعبية تارة من قبل جموح الرجال، المتضررين فعلياً أو نفسياً من إنجازات تم تحقيقها على الطريق الى حقوق المرأة، أي من قبل جمعيات ذات طابع ديني. فعلى مدى سنوات طويلة، حذرت اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، وهي إحدى لجان المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، وترأسها المهندسة كاميليا حلمي، من خطورة المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بالمرأة والطفل، بحسب وصفها، والتي تتضمن بنوداً تتعارض والشريعة الإسلامية وتمثل تهديداً للأسرة وتماسكها. وقالت حلمي أن حزب الحرية والعدالة سيؤسس مجلساً قومياً للأسرة، كبديل للمجلسين القومي للمرأة والقومي للطفولة والأمومة^(٥).

ويختزل كل من المجلس العسكري والإسلام السياسي المرأة في جسدها الذي يعتبرانه عورة وهو ما عبر عنه العسكريون بتعرية فتيات في الشوارع واللجوء إلى إجراء كشوف العذرية على الفتيات المحتجزات اللاتي قدمن للمحاكمة العسكرية لأنهن شاركن في المظاهرات.

قالت شاهدة الإثبات في كشوف العذرية رشا علي عبد الرحمن في شهادتها، إن أحد ضباط الجيش في السجن الحربي سألها عما اذا كانت حاملا .

وأنها ردت بالقول إنها لا تزال آنسة. فقال لها عموما سنعرف إذا كنت بنتا أم لا. وأضافت الشاهدة أن النساء الموقوفات تعرضن لتفتيش ذاتي من سيدة تدعى عزة وقد تم تجريدهن من ملابسهن في غرفة مفتوحة الأبواب والنوافذ أمام الجنود الموجودين في السجن الحربي. واتهمت رشا السيدة التي تولت تفتيشها بالتجرد تماماً من الأحاسيس والمشاعر، وأنها لم تراعى حرمة جسدها. واستطردت قائلة إنه تم اقتيادها وعدد من الفتيات إلى غرفة بها فتيات أخريات، وقام أحد الضباط بتهديدهن بالضرب والصق بالكهرباء والتعدي عليهن جنسياً، إذا رفضن إجراء الكشف^(٦).

وكانت محكمة القضاء الإداري قد أصدرت حكماً تاريخياً بإلغاء قرار المجلس العسكري بإخضاع المتظاهرات لكشف العذرية. وقالت المحكمة، في أسباب حكمها، «إن الفحص الطبي الإجباري للكشف على عذرية المحتجزات والمعتمعات مبدان التحرير لا سند له من القانون، ويخالف أحكام الإعلان الدستوري» .
أما الإسلام السياسي فيرى ضرورة إخفاء النساء خلف النقاب أو الحجاب أو احتجازهن في البيت حيث الدور الرئيسي لهن .

ورغم أن رياح الربيع العربي لم تهب على الأردن، إلا أن الحركة النسائية الأردنية تعاني الأمرين، بعد أن أحرزت في السنوات الأخيرة بعض التقدم الجزئي، شأن كل ما يتم في هذا السياق في كل بلدان الوطن العربي، باستثناء واحد هو تونس التي يتأهب الإسلام السياسي للإنقضاض على ما أنجزته .

تقول آمنة الزغبى رئيسة اتحاد النساء الأردني، إن المرأة في الأردن تعاني من وجود اثني عشر قانوناً تميز ضدها، مما يؤكد ضرورة «دسترة المساواة». ومن أبرز هذه القوانين قانون الأحوال الشخصية الذي يبيح زواج القاصرات واستئصال أرحام المعوقات عقلياً، وقانون الجنسية الذي يحرم أبناء الأردنيات المتزوجات بأجانب من الجنسية، وقانون العمل، وقانون التقاعد المدني»^(٧) .

وتدور الآن معركة حول الدستور في مصر، سواء حول تشكيل اللجنة التأسيسية التي من المفترض إنتخابها، أو حول مضمون الدستور ذاته الذي يصر السلفيون وممثلو الإسلام السياسي على إبقاء المادة الثانية فيه، والتي كانت موضوع جدل كبير، وهذه المادة تنص في صيغتها الراهنة على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع». وتطالب بعض قوى الإسلام السياسي، خصوصاً السلفيين وحزب النور، وهو حزب وهابي التوجهات، بأن يتغير النص على مبادئ الشريعة ليصبح، «أحكام الشريعة». وهم يلوحون بما يسمونه «إقامة الحدود»، ويعلمون أنهم يوافقون من حيث المبدأ على أن يحتكم أصحاب الديانات الأخرى إلى شرائعهم، بما يعني إزاحة القانون العام الذي يتأسس على مبدأ المواطنة. وسبق لحزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية للإخوان المسلمين، أن أعلن في برنامجه طبقاً لمرجعية الشريعة الإسلامية أنه لا يحق للمرأة أو للمسيحي تولى الولاية الكبرى وفسر الحزب هذه الولاية تارة بأنها رئاسة الجمهورية، وتارة أخرى بأنها رئاسة الوزراء، ووصل البعض منهم إلى القول بأنها منصب الوزير، وقال آخرون أنه لا يجوز لامرأة أصلاً أن ترأس رجلاً .

وما تزال الحركة النسائية الجديدة والأحزاب والقوى الديمقراطية تعيش في حالة رد الفعل والدفاع. ولم تتبلور بعد إستراتيجية شاملة لمواجهة هذا الواقع الجديد باعتبار أن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم .

ويبدو أن أخطر ما يمكن أن تواجهه قضية تحرير المرأة الآن، بعد فوز الإسلام السياسي بالأغلبية البرلمانية في

عدد من البلدان العربية إثر اندلاع الثورات، هو التنازل عن أحد المبادئ الأساسية التي بنيت عليها كل من حركة حقوق الإنسان وحركة تحرير المرأة، المبادئ التي هي جزء لا يتجزأ من حركة حقوق الإنسان، وهي مرجعية المواثيق الدولية أو ما يسميه الكاتب العفيف الأخضر الدين الكوني .

وقد لاحت بشائر هذا التنازل حين وافقت شبكة الجمعيات العاملة في حقوق المرأة التي سبق أن قامت من قبل بعمل جبار، وذلك لإنتاج دليل استرشادي لتعديل قوانين الأحوال الشخصية في مصر يستجيب للمعايير العالمية. هذه الشبكة، وافقت في عمل مشترك مع جمعية إسلامية حول إنتاج وثيقة لتمكين الأسرة، على التوقيع على نص يدعو للإلتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بالأسرة والمرأة والطفل وذكرت من هذه المواثيق والاتفاقيات اتفاقية حقوق الطفل ، واتفاقية الغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي صدقت عليها مصر بتحفظات على ما يخالف صحيح الشريعة الإسلامية ، والقيم الأساسية للمجتمع المصري، أي أنها وافقت على التحفظات التي ناضلت الحركة النسائية المصرية لأكثر من ربع قرن لإلغائها.

وقعت الشبكة على هذا النص، بالرغم من أنها كانت طيلة سنوات جزءا من تحالف أكبر رفع شعار «حقوقنا بلا تحفظات»، وقد نجح التحالف، بعد كفاح طويل، في الغاء التحفظ على المادة التاسعة، بعد أن كانت السلطات المصرية قد حجت طويلا حق المرأة المصرية في منح جنسيتها لأبنائها من زواج بأجنبي ، وأصبح من حق المرأة المصرية ، بعد هذا العمل المضني، أن تمنح الجنسية المصرية لأبنائها أيا ما كانت عليه جنسية الأب . والأخطر من ذلك أن تحفظ الحكومة المصرية على المادة الثانية من الاتفاقية هو تحفظ على جوهر الاتفاقية، أي على مبدأ المساواة ذاته. فهذه المادة تقول: إن الدول الأطراف تشجب جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وتوافق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة. وتحقيقاً لذلك توجب المادة ذاتها على الدول الأعضاء: تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى ، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن ، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ، من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى .

وهي تلزم هذه الدول، مع الزامات أخرى كثيرة، اتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغيرها، بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من جزاءات لحظر كل تمييز ضد المرأة. كما تلزمها إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة لها، عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى، من أي عمل تمييزي، والامتناع عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الإلتزام. وبين الإلتزامات يرد في الاتفاقية ضرورة اتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة، والغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

وفي تقرير المجلس القومي للمرأة أمام لجنة حقوق المرأة في الامم المتحدة في جنيف يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، قالت الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس، حينذاك، إن الحكومة المصرية هي في سبيلها لإلغاء التحفظ على المادة الثانية من الاتفاقية، ولكن هذا الإلغاء لم يحدث حتى سقوط الرئيس السابق حسني مبارك، ولا يبدو أن هناك أملاً قريباً في إلغائه بعد وصول الإسلاميين بأغلبية إلى المجلس التشريعي .

المادة الثانية هذه: التي تحفظت عليها الحكومة المصرية أيضاً، توجب على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية. وذلك يضمن نفس الحق في عقد الزواج ونفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضا المرأة الكامل، وكذلك في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه، وفي غير

هذا مما يتصل بالتساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والمسؤوليات الأسرية كافة.

ويدور في المجتمع المصري الآن صراع بين الحركة النسائية من جهة وبين جماعات الإسلام السياسي من جهة أخرى، حول الولاية التعليمية على الأطفال في حالة انفصال الزوجية. ينص القانون الساري الآن على أن الولاية التعليمية هي حق للحاضن، سواء كان الحاضن هو الأب أو كانت الأم. وبينما تدافع الحركة النسائية والامهات الحاضنات عن النص كما هو، يدعو الناشطون الإسلاميون، وبينهم نساء، إلى قصر الولاية التعليمية على الأب في كل الحالات، وذلك إساقاً مع النظرة الأبوية الذكورية التي تتسم بها رؤية الإسلام السياسي لقضايا المرأة كافة.

ومن الثابت تاريخياً أن نظام الطلاق بالخلع الذي أدخله القانون ١ لسنة ٢٠٠٠، حول تبسيط إجراءات التقاضي في الأحوال الشخصية هو نظام إسلامي. بالرغم من هذا، فإن الإسلام السياسي شنّ، فور فوزه بالأغلبية البرلمانية هجوماً منظماً على هذا القانون، من موقع الاستعلاء الذكوري. هذا الهجوم واجهه الديموقراطيون بردود أفعال جزئية، وليس بإعلان استراتيجيه شاملة حول العلاقات الأسرية وموقع المرأة فيها. والواقع أن قانون الأحوال الشخصية ما يزال قائماً على مبدأ الرجل ينفق والمرأة تطيع. هذا المبدأ الذي لا يزال سارياً قانوناً بالرغم من التغيرات الهائلة في الواقع.

يتعامل الإسلام السياسي باقتراحات العودة إلى الخلف، واستراتيجية الضبط الجنسي للنساء، ويستخدم الإسلام السياسي هذا الضبط، وفقاً لرؤيته لجسد المرأة، الرؤية تتجسد على فكرتين: الفكرة الأولى: هي الجسد العورة، فهو مجال الشهوة، ومصدر الإغراء والفتنة، والمحرض على الخطيئة، وباب الشيطان، وعنوان الدنس. وهي فكرة شائعة في الأساطير والفلسفات والديانات. والفكرة الثانية: هي الجسد المقدس فهو رمز الخير، وعلامة العطاء والخصوبة والأمومة. وتجري محاصرة الجسد باسم حمايته. وهو ما عبرت عنه مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين للإصلاح في العام ٢٠٠٤، بالقول إن المرأة كائن طاهر ذات طبيعة خاصة بها، وبالعودة إلى صيانة عفافها وحمايتها .

وهناك فكرة ثالثة، شائعة بدورها، عن جسد المرأة أنتجتها الرأسمالية الليبرالية المتوحشة عن المرأة السلعة، حيث تستخدم جسدها إما في الإعلان عن البضائع، أو في الأغنيات الإباحية، كتجارة مربحة. وهي التجارة التي انتشرت على نطاق واسع، جسد المرأة فيها هو المركز والعناصر الأخرى كلها، مثل الكلمات والموسيقى والديكور، هي مجرد مؤثرات لإبراز شهوانية الجسد وقدرته على الإثارة. وفي هذا الصدد، تطالب نائبات البرلمان (المنحل) وقيادات في حزب الحرية والعدالة الحاكم بإلغاء قرار وزير الصحة بحظر الختان، كما يطالبن بالنزول بسن زواج الفتيات إلى ١٢ عاماً .

* * *

تبرز الآن مجموعة من التحديات الكبرى التي ستواجه حركة تحرير النساء في الأيام القادمة، نتيجة لصعود الإسلام السياسي على امتداد المنطقة، وارتباط هذا الصعود بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ذاتها التي أنتهجتها نظم الفساد والاستبداد وجرت تغطيتها بقناع ديني. إنها السياسات التي أفقرت الجماهير الواسعة. والقطاع الغالب الذي سعد هو قطاع الإسلام المحافظ والنصي والوهابي .

أول هذه التحديات في هذا المجال يتعلق بمفهوم التحرر الذي كان قد تبلور عبر ما يزيد على قرنين من الزمان، في ارتباط بتحرر المجتمع كله من الاستعمارين الخارجي والداخلي، أي من التبعية للمحتل من جهة، ومن قيود الاستغلال الاجتماعي والوعي الزائف من جهة أخرى .

وبالرغم من أن المجتمعات في عمومها مازالت غير متقبلة تماماً لحقيقة أن المرأة إنسان، حتى بعد أن فند العلم وانتقد كل التحيزات التي تنتقص من هذه الحقيقة بناء على الاختلافات البيولوجية بينها وبين الرجل، ويفترض أن وظائف المرأة الإنجابية تقلل من قدراتها الذهنية اعتماداً على حديث منسوب للرسول يقول إن النساء ناقصات عقل ودين، بالرغم من هذا فإن تياراً كبيراً، فيه رجال من المفكرين والكتاب وعلماء الدين، نشأ في الحياة السياسية وفي المجتمع، وتأسس على هذا المفهوم أي أن المرأة إنسان كامل الأهلية ولا يجوز أن تبقى دائماً منسوبة لرجل، سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً أو ابناً. وعلى هذا الأساس ذاته، جرى الاعتراف بمبادئ المواطنة والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية لكل البشر، وهي مبادئ أكدتها ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني.

يقول الباحثان السوريان مرح البقاعي و ناصر الرباط ان النساء شكلن «النصف الأكثر معاناة في مجتمعاتنا على مر العصور ، والنصف الذي ضحي بحقوقه أكثر من مرة على مذابح العنجهية الذكورية المتمترسة خلف التاريخ والعرف والدين والعادات القبلية المتعنتة التي ما إنفكت تملى على مجتمعاتنا، بسياساتها وقوانينها ودساتيرها، قواعدها التي تجاوزها الإدراك الإنساني»؛ وهما يضيفان «أن الثورة السورية لن تكتمل إلا إذا اقترنت ببرنامح حازم لتحرير المرأة»^(أ) .

ويتحدى الإسلام السياسي من الموقع الذكوري الأبوي الآن حقيقة أن المرأة إنسان، وهو يدعو باستعلاء

لترويضها، وذلك على حد تعبيراتهم، كما يدعو إلى فرض الوصاية على المرأة باسم حمايتها، بينما تدعو الحركة النسائية إلى إضافة مفهوم التحرر الذاتي للنساء إلى مسيرة التحرر المجتمعي والوطني الشامل. وتعمل بعض قوى هذه الحركة في أوساط النساء الفقيرات لإنضاج هذا المفهوم وتطويره، لأن الإسلام السياسي كان قد إستحوذ على هذه الساحة، وبث فيها أفكاره المعادية للنساء عبر مفاضة تجارية منحتهن الصدقات وأموال الخير والزكاة مقابل تصويتهن في الإنتخابات لجماعات لا تعترف لا بالمساواة ولا بحقوق .

التحدي الآخر يتعلق بمفهوم البحث عن أرض مشتركة بين التوجه العلماني الديمقراطي والتوجه الإسلامي. ومن الضروري هنا فض الاشتباك بين العلمانية الوضعية والعلمانية اليسارية، حتى نعرف على أي أرض نقف. فالوضعية تعني النظر للأمور بما هي عليه من الخارج. وكأن الواقع المعني، او موضوع الدراسة، هو واقع أبدي وثابت لا يمكن تغييره، وكأن انقسام المجتمع إلى طبقات، على سبيل المثال، هو طبيعة الأمور التي لا يمكن تغييرها، وهكذا. وقبل نصف قرن، قال « بريخت » الشاعر والمسرحي العظيم: لا تقولوا إن هذا شيء طبيعي حتى لا يستعصى على التغيير. والنزعة النسوية التي تعزل قضية المرأة في الغرب عن قضية المجتمع هي وليد شرعي لهذه العلمانية الوضعية المحافظة، وقد نقدتها اليسار جذرياً .

أما اليسار العلماني فإنه ينظر للواقع لا باعتباره ثابتاً أو طبيعياً، بل باعتباره في حالة حركة دائمة. ولذا، فهو يراهن على تغيير القواعد الأساسية التي تحكم المجتمع، وينقد كل المفاهيم، بما فيها مفاهيم الوضعية. وفيما يخص قضية المرأة فإن اليسار العلماني ينطلق من ضرورة أن تكافح النساء جنباً إلى جنب كل قوى التجديد والتقدم في المجتمع، من أجل حقوقهن وحريتهن، وفي سياق النضال الاجتماعي كله، إذ يرى اليسار الظواهر الاجتماعية في حركتها وتاريخيتها، أي واقعيته، ويردها إلى الخيارات الاقتصادية / الاجتماعية لنظم الحكم، وللجذور الثقافية التي تنمو أو تذوى في ظل هذه الخيارات .

كذلك فإن الإسلام الذي هو جزء أصيل وعزيز من تراثنا الثقافي والفكري ليس هو كل هذا التراث الذي تدخل في تكوينه الفرعونية والهيلينية والقبطية والثقافة الشعبية. وهناك مكونات مشابهة في تاريخ وحاضر البلدان العربية كلها، شكلها امتزاج هذه العناصر وتفاعلها. وفوق هذا وذاك، تأتي منجزات العلوم والمعارف الإنسانية المعاصرة كلها، والتي أسهمت فيها شعوب الأرض جميعاً، كل بطريقته، ومن ضمنها الشعب المصري والشعوب العربية والإسلامية.

أكد الباحثون العلمانيون، وعلى رأسهم الاشتراكيون، بعد أن قدموا إسهامات كبيرة في هذا الميدان، أن الاجتهادات التي تتأسس على مبادئ العدل والمساواة والعقل هي أوسع مدى بكثير من حدود الإسلام الذي تضعه أي قراءة عقلانية تاريخية في قلب هذا التراث الإنساني الداعي للمساواة والعدل والحرية والعقل. ولا يشعر اليساريون بأي تناقض لكونهم ينتمون للثقافة العربية الإسلامية العقلانية، ولكل منجزات البشرية التقدمية في الوقت ذاته، ويؤسسون نظرتهم للعالم ولقضية تحرير المرأة عليهما معاً، في رؤية متكاملة

تختلف جذرياً عن الرؤية ذات المرجعية الأحادية للفريق الآخر .

ومن ثم فإنه ليس صحيحاً القول بأن العلمانيين اليساريين، حين يطالبون بالاحتكام للمرجعية العالمية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة، ويدعون للاحتكام للمعايير الدولية، فإنهم يفرضون شروطها، كما أنهم لا يريدون أن تكون الأرض المشتركة لهم وحدهم. كذلك، فإن القول بأن المرجعية العالمية هي مرجعية مستوردة من الغرب قول زائف، لأن العرب، مسلمين ومسيحيين شاركوا في وضع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، كما شاركت الرائدة النسائية المصرية عزيزة حسين في وضع الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة. وتأسس الميثاق الدولي على القيم العليا في كل الديانات، بما فيها الإسلام والمسيحية واليهودية، والديانات الآسيوية، بوذية وهندوسية، وفلسفات وثقافات الشعوب، بما فيها ثقافتنا، ولكل هذه الأسباب من الضروري أن تبذل قوى النساء والقوى الديمقراطية الجهد اللازم لإبقاء هذه الحقائق أساساً للأرض المشتركة التي ستحتاج لكفاح طويل.

وهنا نأتي إلى أكثر التحديات غموضاً والتباساً وهو ما يتعلق بقضية الخصوصية. واعتمد هنا تعريفاً للخصوصية يدور حول إسهام شعب من الشعوب في الحضارة الإنسانية، إذا كان هذا الإسهام مميزاً، إما عبر العصور أو في عصر واحد، كما هو الحال بالنسبة لإسهام قدماء المصريين الذين بقيت آثارهم سواء في الفنون أو الحياة العلمية والروحية للبشرية خالدة حتى الآن، من سر التحنيط إلى بناء الأهرامات والمعابد إلى عقيدة التوحيد التي عرفتها الإنسانية عن طريق إخناتون .

إن الخصوصية، وفي قول آخر الهوية كما عرفها الجرجاني باعتبارها «الأمر المتعلق من حيث امتيازه عن الاغيار»، لم توجد، ولم تبق أبداً في حالة سكون، بل هي سيرورة شاملة، بالرغم مما قد يبدو من ثبات ظاهري أحياناً، أي أنها في حالة من الحركة والتغير الدائمين، تتفاعل فيها عناصر شتى تتجلى في مستويات فكرية وثقافية وعلمية وتكنولوجية، اقتصادية واجتماعية وسياسية، في واقع محدد وفي لحظة تاريخية معينة تقصر أو تطول، لحظة سرعان ما يجري نفيها وتجاوزها لأن الهوية أو الخصوصية ليست معطى ثابتاً لا يتغير، وفكرة التغير هي ما يرفضه أصحاب نظرية الجوهر الثابت المثاليون، وبينهم القوميون التقليديون المحافظون والتيارات الإسلامية كلها. ولعل أبرز ما يميز مفهوم الخصوصية أو الهوية لدى الإسلام السياسي هو وضعه المرأة دائماً في الإطار الذي ابتدعه، وفي اصراره على أنه لا يجوز أن يتغير، وهو إطار الوصاية الذكورية عليها وإخضاعها باسم أئوتتها ونفي حقها في المساواة .

وحين يسيطر نزوع الهوية والخصوصية على البشر، كثيراً ما يتضمن انتقاصاً من الآخرين وميلاً للإستعلاء عليهم، بدعوى التفوق، كما هو الحال مع الصهيونية، ومن قبل النازية، والإدعاء بتفوق البيض على السود. وحين يسيطر هذا الشعور على بعض الرجال الذين يرون في ذكورتهم هويتهم يمارسون الاستعلاء على النساء، ويمارسون ردود فعل انتقامية منهن، نتيجة إحساس الرجل بالغبن والظلم، فيصير العنف ضد المرأة رد

اعتبار طبيعياً لهيئة الرجل ومكانته، هذه التي غالباً ما تكون قد أهدرت في العلاقات الاجتماعية الأخرى، بسبب الفقر أو البطالة. وهكذا تصح الخصوصية الإسلامية بهذا المعنى الذي يتحدثون عنه انتقاصاً من المشتركات العالمية لحقوق الإنسان لأنها أدنى منها .

هذه بعض أهم التحديات التي تواجهها حركة تحرير المرأة في المرحلة الجديدة من صعود الإسلام السياسي الوهابي. وهي تحتاج أن نضعها، جميعاً وبإصرار، في إطار الفكر النقدي ومساءلة التاريخ والتراث، دون أن نسمح لأقصى اليمين الإسلامي بأن يطمس معالمها لتسهل له قيادة الجماهير الفقيرة فاقدة الأمل، ليحقق مشروعه في جر البلاد إلى العصور الوسطى، وحماية المصالح الجبارة القائمة على الاستغلال المادي والروحي لهذه الجماهير. وكما يقول الباحث العفيف الأخضر إن جهل استراتيجيا الخصم هي أقصر الطرق للوقوع في فخه. وهو يضيف أن تونس وضعت مصيرها على كف عفريت أقصى اليمين الإسلامي. ومشروع أقصى اليمين الإسلامي، معاد لمؤسسات وقيم وعلوم وأساليب حياة العالم الذي نعيش فيه، ورجاله ونساؤه هم الذين سباهم العفيف « مجازين الله». وفي مشروع أقصى اليمين الإسلامي، هذا، الغاء تدريس الآداب والفنون والإنسانيات المنشطة لغرائز الحياة، والغاء تدريس الفلسفة والعلوم الإنسانية خوفاً من عبادة الجمال والطرب والحب والآداب، وكذلك تجفيف ينباع الفكر النقدي الذي يستدعي جميع الإدعاءات للمثول أمام محكمة العقل والعلم، للبرهنة على شرعيتها العقلانية والمعرفية، وعلى تطابقها مع مبادئ حقوق الإنسان وحقائق العلم»^(٩). وعلى القوى الديمقراطية - وفي القلب منها النساء - أن تخوض هذا الصراع بإشهار سلاح النقد والعلم والحداثة والعدالة في وجه القرون الوسطى الزاحفة علينا وما أحوجنا الآن لاستئناف مسيرة الإصلاح الديني الذي طالما قطع عليه أقصى اليمين الإسلامي طريق الإزدهار ودفع به إلى الهامش .

الهوامش:

١. أحمد حسو ، «الإسلاميون والربيع العربي ، حركة النهضة مثالا» ، فكر وفن العدد ٩٦ ص ٨٠
٢. الحياة ، لندن ، ٢٠١٢/٣/٨
٣. الجريدة، الكويت، ٢٠١٢/٢/٨، ص ١٠
٤. الحياة، مصدر سبق ذكره، الثورة كشفت ماساة التونسيات مع العنف، ص ١٩، ٢٠١٢/٣/٨
٥. الحياة،المصدر ذاته،أمانة خيري، المصريون، ص ١٨ ، ٢٠١٢/٣/٨
٦. اليوم السابع،، ٢٠١٢/٢/٢٧
٧. جريدة الشروق، القاهرة ٢٠١٢/٢/٢٧
٨. الحياة، لندن مصدر سبق ذكره ص ١٨
٩. الحياة، لندن ٢٠١٢/٨/١٠ ص ١٠.